الأمـم المتحـدة S/PV.4768

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٦٨**

الخميس، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ٣٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بانوم
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

مذكرة من الأمين العام (S/2003/580)

03-38316 (A)
0338316

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لأشيد بالسيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، لعمله بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وإنني على يقين من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير منير أكرم للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

مذكرة من الأمين العام (S/2003/580)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك).

تقرر ذلك.

أدعو السيد بليكس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2003/580) التي تتضمن مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) وأعطيه الآن الكلمة.

السيد بليكس (تكلم بالانكليزية): إن تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) معروض على المجلس في الوثيقة S/2003/580. وهو يغطي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو. وقد أجرت اللجنة عمليات التفتيش في العراق حتى يوم الاثنين ١٧ آذار/مارس بما في ذلك اليوم نفسه. وفي اليوم التالي، الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس، سُحب جميع الموظفين الدوليين، وبدأت الأعمال العسكرية في ١٩ آذار/مارس.

إننا نشعر بالارتياح لأن الانسحاب جرى بانتظام وبالتعاون الكامل من الجانب العراقي.

وأعتقد أن تقرير أنموفيك غني عن الشرح. وهو أطول مما جرت عليه العادة، لأننا رأينا من المفيد إعطاء المجلس رؤية أكمل بشأن بعض المسائل.

اسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض النقاط.

النقطة الأولى، الواردة في الفقرة ٨ من التقرير، هي أن اللجنة خلال الفترة التي أجرت فيها عمليات التفتيش في العراق لم تجد في أي وقت من الأوقات أي دليل على استمرار أو استئناف برامج أسلحة التدمير الشامل أو على وجود كميات مهمة من الأصناف المحظورة – سواء من فترة ما قبل ١٩٩١ أو بعدها. واستثني من ذلك منظومة صواريخ الصمود ٢، التي خلصنا إلى أنها محظورة.

وكما ذكرت في السابق، هذا لا يعني أن تلك الأصناف لا يمكن أن تكون موجودة. فهي قد تكون موجودة – إذ هناك قوائم طويلة من المواد لا يعرف مصيرها – ولكن ليس من المبرر القفز إلى الاستنتاج بأن شيئا ما موجود لمجرد أن مصيره غير معروف.

وفي الفقرة ١١ لاحظنا أن القائمة الطويلة للأصناف غير المعروف مصيرها لم تختزل لا بعمليات التفتيش ولا بموجب الإعلانات أو التفسيرات أو الوثائق العراقية. وكانت مهمة الجانب العراقي أن يقدم الأصناف المحظورة، إذا كانت موجودة، أو أن يقدم دليلا – سجلات أو وثائق أو غيرها – يقنع المفتشين بأن الأصناف غير موجودة. وإذا لم يتم ذلك، لأي سبب من الأسباب، لا يمكن أن يثق المجتمع الدولي بأن البرامج السابقة أو أي أجزاء متبقية منها قد أنهيت. ومع ذلك، فإن الوجود الفعال للمفتشين الدوليين سيكون بمثابة رادع ضد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط أو تطوير برامج جديدة لأسلحة التدمير الشامل.

وبالرغم من أنه خلال الشهر والنصف الأخيرين من عمليات التفتيش التي قمنا بها بذل الجانب العراقي جهودا كبيرة لكي يقدم تفسيرات ويبدأ في إجراء التحقيقات ويشرع في أعمال الاستكشاف والحفر، لم تسفر تلك الجهود عن تقديم الإجابات اللازمة قبل أن ننسحب. ولم يكن لدينا الوقت لإجراء مقابلات سوى مع بضعة من عدد كبير من الأشخاص الذين قال العراق إنهم شاركوا في التدمير الانفرادي للأسلحة البيولوجية والكيميائية في ١٩٩١. وربما كانت تلك المقابلات ستساعد في تسوية بعض المسائل العالقة، بالرغم من أنه لا بد للمرء أن يدرك أن النظام الاستبدادي في العراق استمر في إلقاء ظل من الشك على مصداقية جميع المقابلات.

ويورد التقرير المعروض على المجلس تفاصيل بشأن إشراف اللجنة على تدمير ٥٠ صاروخا من طراز الصمود ٢ من أصل ٧٥ صاروخا أُعلِن عن نشرها، فضلا عن مواد أخرى في مجال القذائف. ويلاحظ المجلس من الجدول الوارد في الفقرة ١١٥ من التقرير أن برنامج التدمير لم يكن قد استكمل لدى سحب المفتشين. وظل ٥٠ في المائة من الرؤوس الحربية المعلن عنها و ٩٨ في المائة من محركات القذائف في حالة سليمة. كذلك لم يتوفر الوقت لتقييم ما إذا كان البرنامج الخاص بصواريخ الفاتح قد ظل في حدود المدى الذي تسمح به قرارات مجلس الأمن.

وفي سياق تدمير المواد المحظورة، أود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى المعلومات المقدمة في التذييل الأول. وتبين تلك المعلومات أن الأسلحة التي دمرت قبل مغادرة المفتشين في عام ١٩٩٨، قد أعلن عنها من جانب العراق، في جميع الحالات تقريبا، وأن التدمير حدث قبل عام ١٩٩٣ بالنسبة للصواريخ، وقبل عام ١٩٩٤ في حالة الأسلحة الكيميائية. وقد اكتشفت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ وجود ونطاق برنامج الأسلحة البيولوجية، رغم إنكار العراق ومحاولاته للتمويه. وفيما يتعلق بالمواد، فلم يُعثَر لاحقا إلاّ على بقايا ضئيلة لبرنامج الأسلحة البيولوجية. وقد دمُر جانب كبير منها بشكل انفرادي عام ١٩٩١ – وإن كان العراق يؤكد أنه تم تدميرها كلها.

وهكذا، فإن تدمير الأسلحة والعوامل الفعلية تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قد تم خلال السنوات الأولى من عمل اللجنة، وتركز أساسا على المواد التي أعلن عنها العراق، أو التي عُثِر عليها في المواقع التي أعلنها العراق على الأقل. أما الأنشطة اللاحقة للجنة في مجال نزع السلاح فقد تناولت حصرا تدمير معدات ومرافق إنتاج الأسلحة المتصلة بالبرامج السابقة. فضلا عن ذلك، وبطبيعة الحال،

تمكنت اللجنة وبمهارة كبيرة من مسح أجزاء كبيرة من برامج العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وفي حين أننا جميعا نعرف بالكميات الكبيرة من المواد المحظورة التي لا يزال مصيرها غير معروف، ربما كان لزاما علينا أن نحيط علما بحقيقة أن أيا من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أنسكوم) أو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) لم تعثر على كميات كبيرة من الأسلحة لسنوات عديدة. وقد يُعزى ذلك إلى قيام السلطات العراقية بتدمير المواد بشكل إنفرادي أو لأنها قامت بإخفائها بشكل فعال. وإنني على ثقة بأنه في ظل البيئة الجديدة القائمة في العراق، حيث تتوفر إمكانية الوصول والتعاون بصورة كاملة، وحيث لم يعد ممكنا منع الشهود العارفين ببواطن الأمور من الكشف عما لديهم من معلومات، بات من الممكن معرفة الحقيقة التي نريد جميعا معرفتها.

واسمحوا لي أيضا أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة عن المرافق المتنقلة، حيث أن وسائط الإعلام تسلط كثيرا من الضوء على هذه المسألة حاليا. فحتى قبل أن تبدأ لجنة أنموفيك عمليات التفتيش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تلقت معلومات عن هذه المرافق، وقام مفتشونا بالبحث عن المواقع التي يمكن أن توجد فيها تلك المرافق لتوصيلها بخدمات الدعم. وبناء على طلبنا، قدم الجانب العراقي بعض المعلومات عن نظام المرافق المتنقلة التي بحوزته. وكما يرى المجلس من تقريرنا، فلا المعلومات المقدمة لنا، ولا الصور التي وفرها لنا الجانب العراقي تطابق الوصف الذي قدمته الولايات المتحدة مؤخرا لنا ولوسائط الإعلام. ونحن في لجنة أنموفيك لا يسعنا، بطبيعة الحال، أن نجري تقييما صحيحا للمركبات الموصوفة على أساس المعلومات المنشورة وحدها.

بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أعلن مجلس الأمن عزمه على إعادة النظر في ولاية لجنة أنموفيك. ويدرك المجلس أن اللجنة ما زالت على استعداد لاستئناف عملها في العراق بوصفها محققا مستقلا، أو للقيام بعملية رصد طويلة الأمد إذا قرر المجلس ذلك. وفي الفقرة ١٦ من مقدمة التقرير المعروض على المجلس، وفي الفصل الثامن من التقرير، ترد بعض الملاحظات عن استعداد لجنة أنموفيك لاستئناف عملها في الميدان. وسيتم خفض عدد موظفي اللجنة. إلا أن جوهر التجارب والخبرات المتاحة داخل اللجنة سيظل يمثل رصيدا قيِّما يمكن لمجلس الأمن أن يستخدمه كلما كانت هناك حاجة إلى خدمات هيئة مستقلة للتحقق والرصد. وقد يكون لذلك أهمية خاصة في ميدان الأسلحة البيولوجية والقذائف، إذ لا توجد منظمة دولية للتحقق منها.

بما أن هذه الإحاطة الإعلامية قد تكون الأخيرة لي أمام مجلس الأمن بصفتي الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل عضو من أعضاء المجلس على ما وفروه للجنة ولي شخصيا من التوجيه والدعم القيِّمَين. وأود أيضا أن أشكر بحرارة الأمين العام شخصيا والأمانة العامة على التعاون الممتاز الذي قدماه منذ إنشاء اللجنة. وقد تسنت لي الفرصة لأشكر هيئة مفوضي اللجنة على النصائح التي قدموها؛ فلقد قدموا لنا مساعدة كبيرة طوال فترة عمل اللجنة. وإنني على ثقة بأن المجلس قد لاحظ علاقة العمل الممتازة التي قامت بين السيد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبيني. لقد شكلنا فريقا جيدا اتصف بالصداقة المديدة، وكانت معرفته باللغة العربية مفيدة بشكل مباشر أكثر من معرفتي باللغة السويدية.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه بالالتزام القوي للدول، سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى أيدي الإرهابيين وكذلك إلى الدول، والقضاء على تلك الأسلحة في نهاية المطاف. وحالة العراق كانت عاملا رئيسيا وراء ذلك الالتزام. والدعم

الواسع الذي حظيت به لجنة أنموفيك من الحكومات ومن عامة الناس كان شهادة أخرى على الرغبة القوية في الحد من الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل وعلى الأهمية المستمرة للتفتيش.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد بليكس على إحاطته الإعلامية الشاملة. وإذ نحيط علما بعزم السيد بليكس على التقاعد من منصبه في نهاية حزيران/يونيه، أود، بالنيابة عن أعضاء المجلس، أن أعرب عن خالص امتناننا للسيد بليكس على خدماته، وعن تقديرنا للجهود التي بذلها هو وفريقه لتنفيذ ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وفقا لقرارات مجلس الأمن. ويشيد أعضاء المجلس أيضا بالسيد بليكس على قيادته وعلى تفانيه والروح المهنية التي أدار بها عمل أنموفيك سعيا إلى نزع أسلحة العراق.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية متابعة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.